

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
الميدان: علوم اقتصادية، التسيير، وعلوم التجارية  
الشعبة: علوم التجارية  
التخصص: تقنيات الكمية في المالية  
من إعداد الطالبة: أسيا بوعنان  
بعنوان:

دراسة العلاقة بين سعر الفائدة، سعر الصرف  
والطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري  
للفترة (1983 - 2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/حفصي رشيد (أستاذ، جامعة ورقلة)..... رئيسا  
أ. / مولاي لخضر عبد الرزاق (أستاذ، جامعة ورقلة)..... مشرفا .  
أ.د/بن ساحة علي (أستاذ، جامعة ورقلة)..... مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015



## الإهداء

إلى فيض الحب ووافر العطاء بلا انتظار المقابل، إلى من عانت معي مخاض  
هذا العمل وميلاده، إلى التي غمرتني بخنائها وحبها إلى أمي  
الحبيبة التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية.  
إلى الذي كان لي السند الأول والأخير للوصول إلى ما أنا فيه الآن، أطال الله في عمره،  
إلى أبي العزيز أتمنى له دوام الصحة والعافية.  
إلى الذين تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم الحلوة والمرّة أحتوي الأعراء  
بكل اسمه.  
إلى من تكتمل بهم سعادي "أحوالي وخالاتي وأبنائهم، أعمامي وعماتي وأبنائهم"  
إلى جميع الزملاء والأصدقاء وكل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي  
وإلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة.

أسيا

## الشكر

في هذا المقام لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل على نعمة التي أسبغها علينا الظاهر منها والباطن حمدا كثيرا طيبا يليق بجلاله.

كما أتقدم بالشكر الجزيل:

إلى الأستاذ الفاضل عبد الرزاق مولاي الذي نلنا شرف تطهيره لهذه المذكرة وعلى كل ما بذله معي من وقت وجهد خلال إشرافه، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة.  
كما لا يفوتني شكر كل من ساعدني في هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذ إسماعيل بن قانة، والأستاذ بوزيد عصام.

شكر خاص للوالدين الكريمين على مساعدتهما ودعائهم لي، أطل الله في عمرهما.

أسيا

## المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أي من المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة وسعر الصرف) الأكثر تأثيراً على المتغير التابع (الطلب على النقود)، وكذلك تحديد العلاقة بين سعر الفائدة و الطلب على النقود في الجزائر من جهة ومن جهة أخرى بين سعر الصرف والطلب على النقود، حيث يعتبر سعر الفائدة وسعر الصرف متغيرات مستقلة والطلب على النقود مقاساً بالكتلة النقدية متغير تابع وذلك للفترة 1983-2014.

وتم استخدام مصفوفة الارتباط لإبراز العلاقة بين المتغيرات بالإضافة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة القدرة التفسيرية، وذلك بالاعتماد على البرامج الإحصائية 9 EVIEWS و 7 EXCEL.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف والطلب على النقد في الجزائر، أظهر التقدير أن العلاقة بين سعر الصرف والطلب على النقود كانت مرنة، في حين لم يكن سعر الفائدة مرناً، وتوصلت كذلك إلى أن سعر الصرف يؤثر على الطلب على النقد أكثر من سعر الفائدة.

**الكلمات المفتاحية:** دالة على النقود في الجزائر، سعر الفائدة، سعر الصرف، عرض النقدي، كتلة النقدية.

## **Abstract:**

This study aims to reveal any of the independent variables (interest rate and exchange rate), the most influential on the dependent variable (the demand for money), as well as determine the relationship between interest rates and demand for money in Algeria, on the one hand and on the other hand, between the exchange rate and demand for money price where is the interest rate and exchange rate independent variables and the demand for money as measured by the monetary bloc dependent variable for the period 1983-2014.

Correlation matrix was used to highlight the relationship between the variables and multiple linear regression model to determine the explanatory power, based on the statistical programs EVIEWS 9 and EXCEL 7.

This study found a relationship between the interest rate and exchange rate and demand for cash in Algeria, it showed appreciation that the relationship between the exchange rate and the demand for money was flexible, while the interest rate was not flexible, and reached well that the exchange rate affects the demand for more cash of the interest rate.

**Key words:** demand for money in Algeria, interest rate, exchange rate, multiple regression model.

الصفحة	قائمة المحتويات
I	الإهداء.....
II	الشكر.....
III	ملخص.....
IV	قائمة المحتويات.....
V	قائمة الجداول.....
V	قائمة الملاحق.....
VI	قائمة الأشكال البيانية.....
أ	المقدمة.....
<b>الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للطلب على النقود وسعر الفائدة</b>	
6	المبحث الأول : الأدبيات النظرية .....
6	✓ المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول الطلب على النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف .....
7	✓ المطلب الثاني : النظريات النقدية للطلب على النقود.....
9	المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....
9	✓ المطلب الأول : تقديم الدراسات السابقة.....
11	✓ المطلب الثاني : تقييم الدراسات السابقة.....
<b>الفصل الثاني : تقدير دالة على النقود في الجزائر</b>	
14	المبحث الأول : تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة.....
14	✓ المطلب الأول : المتغيرات المستخدمة في الدراسة.....
17	✓ المطلب الثاني : الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....
17	المبحث الثاني : عرض النتائج.....
17	✓ المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة .....
20	✓ المطلب الثاني : دراسة مشاكل التقدير.....
27	الخاتمة.....
28	قائمة المراجع .....
34	الفهرس.....

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	نتائج الارتباط	(01)
19	نتائج اختبار ستيودنت	(02)
22	نتائج اختبار ستيودنت بعد عملية التصحيح	(03)
23	نتائج اختبار Breusch-Godfrey	(04)

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
31	تطورات الطلب على النقود، سعر الفائدة، وسعر الصرف في الجزائر بين 1983-2014	(01)
32	نتائج اختبارات النماذج باستخدام برنامج 9 EViews	(02)

## قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل البياني	رقم الشكل
14	منحنى تطور الطلب على النقود بين 1983-2014	(01)
15	منحنى تطور سعر الفائدة بين 1983-2014	(02)
16	منحنى تطور سعر الصرف بين 1983-2014	(03)
18	سحابة النقاط بين MD و TXR	(04)
18	سحابة النقاط بين MD و EF	(05)
21	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	(06)
23	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء بعد عملية التصحيح	(07)



# المقدمة

## أولاً. توطئة

يعتبر الطلب على النقود من المتغيرات الاقتصادية التي تساعد على وضع السياسات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق التوازن النقدي لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي. لذلك فإن تتبع سلوك دالة الطلب على النقود يزيد من فاعلية السياسات الاقتصادية المتبعة، وفي الوقت نفسه فإن حساسية كل محدد لسعر الفائدة وسعر الصرف سيؤثر في فاعلية السياسة الاقتصادية، فكلما انخفض معامل مرونة الطلب على النقود بالنسبة إلى سعر الفائدة تزيد فاعلية السياسة النقدية.

وباعتبار أن الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنفيذ برامج الإصلاح النقدي والمالي فإن النقد والسياسة النقدية من أبرز المواضيع المثيرة للجدل ما بين الاقتصاديين لاسيما منهم النقديين والكنزيين، ومن ناحية أخرى فإن استقرار دالة الطلب على النقود يعد شرطاً ضرورياً لنجاح السياسة النقدية، فإذا كانت السياسة النقدية هي سياسة السيطرة على عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف، تحقيقاً لأهداف اقتصادية معينة فإنه لا يمكن تطبيقها ما لم يكن هنالك تصور دقيق عن حجم الطلب على النقود ومدى استقراره.

على ضوء هذا فإنه سيتم التعرض إلى أثر سعر الفائدة وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر للفترة ما بين (1983\_2014)؛ وما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي:

### ما مدى تأثير سعر الفائدة وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1983\_2014)؟

وللتحكم أكثر في صلب الموضوع ارتأينا إلى تقسيم الإشكالية العامة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة والطلب على النقود في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والطلب على النقود في الجزائر؟
- هل يمكن اعتبار سعر الفائدة وسعر الصرف تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود في الجزائر؟

### ثانياً. فرضيات البحث

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة والطلب على النقود؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والطلب على النقود؛
- يمكن اعتبار سعر الفائدة وسعر الصرف تكلفة الفرصة البديلة في الجزائر.

## ثالثا. مبررات اختيار الموضوع

- الميول الشخصي لمعرفة أي من المتغيرين يؤثر أكثر من الآخر في السنوات الأخيرة،
- الرغبة الشديدة في إجراء دراسة قياسية؛
- وجود رغبة ملحة لمعالجة مثل هذه المواضيع والتعمق فيها؛

## رابعا. أهمية الموضوع

تبرز أهمية هذا الموضوع في دراسة حقيقية مستوى تأثير سعر الفائدة وسعر الصرف في الطلب على النقود، إذ هذان المتغيران يعتبران أحد عوامل المؤثرة على الطلب على النقود ولكن ليس بدرجة كبيرة في دولة الجزائر بل هناك عوامل أخرى مؤثرة على الطلب على النقود.

## خامسا. أهداف البحث

- تهدف هذه الدراسة أساسا إلى الإجابة عن التساؤلات الواردة في إشكالية البحث من خلال:
- توضيح وإبراز الأثر الإيجابي أو السلبي لسعر الفائدة وسعر الصرف على الطلب على النقود؛
- دراسة تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في القطاع الجزائري؛
- محاولة تفسير أثر تغير سعر الفائدة وسعر الصرف على الطلب على النقود، وهل يفسران تغيير كله في الطلب على النقود أم هناك عوامل أخرى مؤثرة.

## سادسا. حدود الدراسة

**الحدود الزمنية:** يتوافق سياق التحليل في هذه الدراسة من حيث البعد الزمني مع مسيرة الاقتصاد الجزائري في الفترة

1983-2014 وقد كانت مدة الدراسة هي 32 سنة وهي ما تتناسب مع دراستنا القياسية.

**الحدود المكانية:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على معطيات الاقتصاد الجزائري.

## سابعا. منهجية الدراسة

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وبغرض تحقيق الهدف بخطوات منهجية صحيحة مع الإجابة على الأسئلة المطروحة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى مفاهيم الطلب على النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف، والعلاقة بينهما.

وأما ما يناسب الدراسة الميدانية سنعمد المنهج التجريبي لإجراء دراستنا القياسية بالاعتماد على أحد الأساليب الإحصائية والذي يساعد في الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة ألا وهو الانحدار الخطي المتعدد وفقا لطريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 9 Eviews.

### ثامنا. هيكل الدراسة

بهدف إنجاز هذا البحث والتوصل إلى النتائج المطلوبة وفقا لمنهجية علمية وأصيلة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين وتمثل فصول الدراسة في:

**الفصل الأول:** سنقوم في هذا الفصل بعرض الجانب النظري لكل من الطلب على النقود، سعر الفائدة، وسعر الصرف، وكذلك سنتطرق إلى أهم الأعمال والبحوث التي تصب في صلب موضوعنا قيد الدراسة والتي تم الإطلاع عليها والمختارة من أحسن الأبحاث التي سنعمدها كدراسات سابقة.

**الفصل الثاني:** والذي يعتبر فصل الدراسة التطبيقية، سنحاول من خلاله الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار فرضيات الدراسة باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد، وصولا إلى الخاتمة التي تناولت النتائج والتوصيات التي خرجت بها بناء على النتائج.

### تاسعا: صعوبات البحث

- ضيق الوقت الممنوح لإعداد البحث؛
- شساعة الموضوع، وتعدد الجوانب المتعلقة به؛

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للطلب على

النقود

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالطلب على النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف، وكذلك العلاقة التي تربط بين الطلب على النقود كمتغير تابع وسعر الفائدة وسعر الصرف متغيران مستقلان، بالتطرق كذلك إلى النظريات المفسرة للطلب على النقود في الجزائر وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى تقديم الدراسات السابقة عربية وأجنبية.

### المبحث الأول: الإطار النظرية

#### المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الطلب على النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف

##### الفرع الأول: تعريف الطلب على النقود

يمثل الطلب على النقود حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد خلال مدة من الزمن، وهو يعبر عن سلوك الأفراد بصدد الكمية التي يميلون أو يقررون الاحتفاظ بها بصورة نقد.

لكن دالة الطلب على النقود هي عبارة عن العلاقة بين الكمية المطلوبة من النقود من جهة، والعوامل المؤثرة على هذا الطلب من جهة ثانية<sup>1</sup>.

##### الفرع الثاني: تعريف سعر الفائدة

##### التعريف الأول:

الفائدة هي السعر النقدي لاستكمال الأموال القابلة للإقراض، وهذا المفهوم ليس حديثا في الفكر الاقتصادي، بل يرجع الحديث عن مفهوم أسعار الفائدة ودورها في النشاط الاقتصادي لقرون عابرة<sup>2</sup>.

##### التعريف الثاني:

هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمار لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر. يعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي أن لا تقل عن سعر البنك المركزي.

##### الفرع الثالث: تعريف سعر الصرف

##### التعريف الأول:

إنه من الواضح أن المبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة هذه العملة بتلك، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى ثمنا له. ومنه فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى ويمكن أن نعرف سعر الصرف بطريقة عكسية أي أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية كما يعتبر الاقتصادي " حمدي عبد العظيم " أن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، وتعبّر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية<sup>3</sup>.

##### التعريف الثاني:

هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عمار درويش، تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1970-2009) دراسة قياسية، مذكرة ماستر، ص3.

<sup>2</sup> مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص48.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان الوطني للطبعات الجامعية الجزائر، 2006 ص22.

<sup>4</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008، ص44.

الفرع الرابع: العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف

يرفض الكثير من الاقتصاديين -خاصة النقديين- أن يتمتع الطلب على النقود بمرونة شديدة أمام تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف وباعتبارهما نادرا الحدوث في الواقع العلمي، ويرى فريدمان واستناد إلى الدراسات الإحصائية التي أقيمت خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية أنه ليس هناك أفكار في المدرسة التجريبية عن تأثير سعر الفائدة على الطلب الحقيقي للنقود، أما سعر الصرف فهو يتميز بنوع قليل من المرونة، وإن كانت كل الاستنتاجات تقريبا تبين عدم مرونة استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث وجد أن التغير في الدخل الحقيقي أو الثروة هو العامل الأكثر أهمية لإحداث تغير في كمية النقود الحقيقية المطلوبة، وعليه إن لم يكونا متغيرين أساسيين في المعادلة إلا أنهما لا يمكن إنكارهما أو تجاهلهما أو إلغاء أثرهما على دالة الطلب على النقود. خاصة أن فريدمان لا يرغب في الفصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، فيجب النظر إلى سعر الفائدة على أنه يعتمد أيضا على المؤشرات الحقيقية والنتيجة التي توصل إليها فريدمان هو أن إخراج سعر الفائدة من دالة الطلب على النقود سيسمح بحدوث انفصال وانقطاع غير مرغوب فيه بين التحليل الاقتصادي والحقيقي ومنه توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود وإن كانت هذه العلاقة ليست ذات أهمية بالغة أو مؤثرة بالشكل المطلوب وبالتالي لا يمكن القول أن الطلب على النقود يتمتع بمرونة وحساسية كبيرة لسعر الفائدة وكذلك سعر الصرف<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: النظريات النقدية

أولا: الطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية

النقود من وجهة النظر الكلاسيكية كانت مجرد وسيلة للتبادل ساعدت الإنسان في التخلص من صعوبات المقايضة، وقد عرفت النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود صيغتين، الأولى: معادلة التبادل لـ *Fisher* التي عدت أن عرض النقد يرتبط بعلاقة تناسبية مع المستوى العام للأسعار حسب المعادلة التالية<sup>2</sup>:

$$MV=PT$$

حيث **P**: المستوى العام للأسعار (متغير تابع في معادلة فيشر)؛

**M**: كمية النقود؛ **T**: حجم المبادلات (ثابت)؛ **V**: سرعة دوران النقود (ثابت)؛

**M.V** = مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية؛

**P.Y**: القيمة الاسمية للنتاج القومي (ما ينتج من السلع والخدمات النهائية في سنة).

وأما الصيغة الثانية، فهي معادلة الأرصدة المنبثقة عن مدرسة *Cambridge* وترى هي الأخرى أن النقود هي وسيلة للتبادل ولكنها أضافت إليها دورا آخر باعتبارها مخزنا للقيمة، وتجدد الإشارة إلى أن النظرية الكلاسيكية اهتمت بالدخل بوصفه أهم محدد للطلب على النقود.

حيث الفكر الكلاسيكي يتضمن مجموعة من الافتراضات منها:

✓ حجم المعاملات (التبادلات الاقتصادية أو حجم الإنتاج) الذي يتحدد بعوامل موضوعية، وهو متغير خارجي ثابت لأن النشاط الاقتصادي يملك القوى الذاتية لتحقيق التوظيف الكامل، وليس للنقود أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي الذي لا يتغير في الأجل القصير؛

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 51.

<sup>2</sup> محمد موساوي، سمية زبار، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970-2011)، مجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2014، ص 6.



✓ ارتباط تغير المستوى العامل للأسعار بتغير كمية النقود نتيجة ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود أي أن كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع<sup>1</sup>.

### ثانياً: الطلب على النقود في النظرية الكينزية

بعد الكلاسيك انتشرت النظرية الكينزية التي أعطت دوراً مهماً لمعدل الفائدة في تحديد الطلب على النقود، حيث صاغ كينز الطلب على النقود، ويقوم على ثلاثة دوافع، وهي: دافع المعاملات، ودافع الاحتياط باعتبارها دوال في الدخل الحقيقي  $Y$ ، ودافع المضاربة وهو دالة في معدل الفائدة  $r$  وهكذا تكون دالة الطلب الكلية على النقود عند *Keynes* كما يلي<sup>2</sup>:

$$M_d = f(y, r)$$

حيث يرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي، في حين يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الفائدة.

تم إدخال معدل الفائدة كمتغير يحدد الطلب على النقود، فوضع الكينزيون الفرضيات التالية:

✓ يوجد نوعين من الأصول يحتفظ بها الأفراد على ثرواتهم وهي النقود والسندات؛

✓ سعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق، الطلب والعرض (النقود)؛

✓ العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود<sup>3</sup>.

### ثالثاً: الطلب على النقود في النظرية النقدية (فريدمان)

وقد عد *Friedman* في نظريته للطلب على النقود، أن النقود هي مخزن للقيمة، فالطلب عليها هو كالطلب على السلع المعمرة. وقد جاءت دالة الطلب على النقود عند فريدمان لتشمل العوائد على مختلف أشكال الثروة، ويتضمن مصطلح الثروة عند فريدمان النقود والأسهم والسندات ورأس المال البشري ورأس المال المادي، بالإضافة إلى الدخل الدائم، وتجر الإشارة إلى أن فريدمان قد استخدم المعنى الواسع للنقود  $M_2$  وبذلك تكون دالة الطلب على النقود عند النقديين كما يأتي<sup>4</sup>:

$$M_d = f(r_m, r_b, r_e, p^e, h, y_p)$$

حيث  $r_b$ ،  $r_m$ : تمثل العائد على الأسهم والعائد على السندات على التوالي، يرتبط بعلاقة عكسية مع كمية النقود المطلوبة؛

$r_e$ : يمثل العائد على النقود وعلاقته تناسبية مع الطلب على النقود؛

$P^e$ : يمثل التضخم المتوقع يؤثر سلباً على كمية النقود المطلوبة؛

$y_p$ : وهو عبارة عن الدخل الدائم؛

$h$ : نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي.

<sup>1</sup> أحمد السيد عبد اللطيف حسن، تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 1981-2011، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67/68، صيف-خريف، 2014، ص 12.

<sup>2</sup> محمد موساوي، سمية زيار، مرجع سبق ذكره، ص 6.

<sup>3</sup> عمار درويش، مرجع سبق ذكره، ص 4.

<sup>4</sup> محمد موساوي وسمية زيار، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- اعتبر فريدمان العوامل المؤثرة في دالة الطلب على النقود هي:
- قيد الثروة والذي يحدد الكمية القصوى من النقود التي يمكن حيازتها؛
  - أذواق وتفضيلات حائزي الأصول<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: الدراسات السابقة

#### المطلب الأول: تقديم الدراسات السابقة

##### الفرع الأول: الدراسات السابقة العربية

أولاً: أحمد السيد عبد اللطيف حسن، تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 1981-2011، بحوث اقتصادية عربية، العددان 68.67/ صيف-خريف 2014.

تناول الباحث في هذه الدراسة تقدير دالة الطلب على النقود، هدفت الدراسة إلى عدة أهداف ومن أهدافها تقدير العلاقة السكونية طويلة الأجل، تحليل سلوك الطلب على النقود في مصر بهدف تمكين السلطات النقدية من استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي. أظهرت النتائج أن اختبار ديكي فولر البواقي متكاملة من الدرجة صفر ما يدل على عدم وجود توازن في دالة الطلب على النقود قصير الأجل، ومنه سعر الفائدة وسعر الصرف تعززان الاستجابة السريعة للطلب على النقود في الأجل القصير ويعتبران متغيران الفرصة البديلة. حيث في مصر يعتبر سعر الفائدة له تأثير أكبر من سعر الصرف في دالة الطلب على النقود.

ثانياً: إيمان محمد إبراهيم، التطورات النظرية الحديثة في موضوع الطلب على النقود: الدلائل التجريبية من الدول النامية، قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة جامعة طنطا.

هذه الدراسة تناولت التطورات الحديثة في نظرية الطلب على النقود، كما تناقش محددات الطلب على النقود في الدول النامية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيف واجه الباحثون تحديات عمل نموذج للطلب على النقود على الجانبين النظري والتجريبي، أما بالنسبة إلى محددات الطلب على النقود في الدول النامية تشمل على مستوي المعاملات تتمثل في متغيرات المقياس وهي الدخل، ومتغيرات تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود وهي التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة فهذه الأخيرة يعتبره كينز أحد عوامل المؤثرة على الطلب على النقود ويشير إلى أنه توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود.

وفي الأخير توصلت هذه الدراسة أولاً، إلى وجود علاقة قوية بين الطلب على النقود و محدداته ، مع ملاحظة أن هناك مراوحة بين ظهور سعر الفائدة والتضخم، كلا منهما كممثل لتكلفة الفرصة في الدول النامية. ثانياً، إلى وجود شكوك كثيرة حول استقرار دوال الطلب على النقود في الدول النامية.

ثالثاً: عيد علي الزبيد وخالد محمد السواعي، الطلب على النقود في الأردن باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 37، العدد 2، 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة في دالة الطلب على النقود في الأردن، بمفهومه الضيق والواسع، تحديد أي المفهومين يمكن اختياره كهدف للسياسة النقدية، وقد تم إدخال عدة متغيرات في النموذجين المقدرين فهي الدخل الحقيقي ومعدل

<sup>1</sup> قصي الجابري وفلاح حسن ثويني، رصيد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون 2010، ص88.

التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة ، حيث استخدمت هذه الدراسة التطبيقية أساليب القياس الاقتصادي للعلاقات طويلة الأجل باستخدام مفهوم التكامل المشترك ومنهجية تصحيح الخطأ.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقات طويلة الأجل في دوال الطلب على النقود بالمفهومين الضيق والواسع، وأظهر التقدير أن العلاقة بين سعر الصرف والطلب على النقود بالمعنى الضيق والواسع كانت مرنة في المدى القصير، في حين لم يكن سعر الفائدة مرنا في المدى القصير في كلتا الحالتين.

رابعا: صباغ رفيقة، سمية زيرار وهند مهداوي، دالة الطلب على النقود في الجزائر (1970 . 2015)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58/شتاء-ربيع 2012.

تناول الباحثون في هذه الدراسة دالة الطلب على النقود في الجزائر، وهي مقال نشر في مجلة بحوث اقتصادية عربية، وكان الهدف منها تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في دالة الطلب على النقود في الجزائر، وعدد المشاهدات 36 سنة للفترة (1970-2005) كعينة للدراسة، وقد تم استخدام السلاسل الزمنية في الدراسة بعدها تم تقدير دوال الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا.

وتم التوصل إلى وجود علاقة في الأجل الطويل للطلب على النقود وهي مستقرة مع سعر الفائدة والطلب على النقود، وأظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع سعر الفائدة (انخفاض العملة الوطنية) سيؤدي بانخفاض الطلب على العملة الوطنية والرغبة في الاحتفاظ بالعملة الأجنبية، فهنا معدل الفائدة له تأثير أكبر من سعر الصرف في المفهوم الواسع وبالتالي الدولة تستطيع التحكم في عرض النقود عن طريق سعر الفائدة.

خامسا: عمار درويش، تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1970-2009) -دراسة قياسية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير نموذج يخص دالة الطلب على النقود في الجزائر، حيث تم الاعتماد على بيانات تحتوي على 40 مشاهدة لعدة متغيرات كلية من سنة 1970 إلى سنة 2009، وتم تقدير هذه الدالة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير أن الطلب على النقود في الجزائر يتحدد بسعر الفائدة، أما سعر الصرف لم يكن لها معنوية إحصائية مقبولة لذلك لم يعتمد عليها كمحدد لدالة الطلب على النقود الخاصة بالاقتصاد الجزائري للفترة المدروسة.

سادسا: سليم حمود، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، المركز الجامعي برج بوعريبيج - الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق هدف مزدوج: هدف خاص، يتمثل في تقديم نموذج للتنبؤ بالطلب على النقد في الجزائر، وهدف عام، يتمثل في محاولة تقديم مساهمة من شأنها أن تساعد على استخدام المدخل القياسي في الدراسات الاقتصادية عموما، حيث اعتمدت على بيانات تمتد لأربعين سنة (1970-2010)، وذلك بغرض التنبؤ بحجم الكتلة النقدية.

توصلت الدراسة إلى أن الطلب على النقد في الجزائر يكون بشكل رئيسي بدافع المعاملات، بينما دافع المضاربة يبقى ضعيف الأثر، و أظهرت النتائج كذلك أن الدخل فقط هو الذي يؤثر على الطلب أما سعر الفائدة وسعر الصرف لا يتأثران على الطلب.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

أولاً:

**AL – Abdulrazag bashier, Abdullah Dahlan 2011, the money demande function for jordan: An Empirical investigation, International journal of business and social science, vol. 2 NO 5.**

هدفت هذه الدراسة إلى استقرار دالة الطلب على النقود في الأردن خلال الفترة (1975 – 2009)، على الرغم من إجراء الدراسات السابقة على الطلب في الأردن فالنتائج كانت مختلفة بسبب منهجية مختلفة وكذلك اختلاف البيانات، وقد استخدمت هذه الدراسة تقنيات لتقدير النتائج كتنقية تكامل المشترك لثبات تقديرات المعلمة وتقنية نظام متعدد المتغيرات لاختبار العلاقة بين المحددات.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الطلب على النقود وكل من سعر الفائدة وسعر الصرف.

ثانياً:

**Empirical Analysis of Money Demand Function in Nigeria: 1986-2010 International Journal of Humanities Social Science Vol. 3 No.8 [ Special Issue – April 2013]**

الدراسة هي مقال أدرج المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية يتناول التجربة التحليلية للطلب على النقود في نيجيريا للفترة (1986-2010)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد متغيرات دالة الطلب على النقد في نيجيريا للفترة المدروسة واستخدم الباحثون التكامل المشترك لكشف علاقة التوازن طويلة المدى ونموذج تصحيح الخطأ، وعدد المشاهدات 25 مشاهدة، كما أجرى اختبار الاستقرارية على عدة متغيرات منها معدل الفائدة، حيث توصلت الدراسة إلى أن أثر سعر الفائدة له تأثير سلبي في الطلب على النقد في حين سعر الصرف لها أثر إيجابي على الطلب.

#### المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

أغلب الدراسات ارتكزت على تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في الطلب على النقود فكانت معظم الدراسات وجدت أن سعر الفائدة هو الذي يؤثر على الطلب أكثر من سعر الصرف على غرار ذلك دراسة ( أحمد السيد عبد اللطيف حسن، صباغ وآخرون، عمار درويش)، أما دراسة عيد علي الزبيد وحالد محمد السواعي، فتوصلت إلى أن سعر الصرف له تأثير أكبر من سعر الفائدة على الطلب، وذلك من خلال استعمال نماذج الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، فنلاحظ أن المنهج المستخدم هو نفسه المنهج الوصفي.

أما الدراسة الحالية، سوف نقوم بتأثير المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة، سعر الصرف) على المتغير التابع (الطلب على النقود) في الجزائر بطريقة المربعات الصغرى العادية، وتكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن الدراسات السابقة اعتمدت على كل المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الطلب ( الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف)، أما هذه الدراسة فقد اقتصر على متغيرين لمعرفة أي من هذين المتغيرين يؤثر أكثر في الجزائر وبالأخص في السنوات الأخيرة.

## خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل بشكل موجز إلى الطلب على النقود وعلاقتها بالمتغيرين (سعر الفائدة وسعر الصرف)، بالتطرق إلى مفاهيم عامة حول الطلب على النقود والمتغيرين، ونظراً لأن هذا الموضوع أثار اهتمامات الكلاسيكيين والكنزيين والنقديين حول الطلب على النقود وجدت الكثير من التيارات التي نظمتها مجموعة من النظريات التي كان الجدل قائماً حول هذا الطلب، فالكلاسيكيين يعتبرون الدخل أهم محدد للطلب على النقود وأن التغير في كمية النقود لا يؤثر في النشاط الاقتصادي، أما الكنزيين يعتبرون الاحتفاظ بالنقود تصرف غير رشيد أي الاحتفاظ بالنقود يتضمن تكلفة الفرصة البديلة، أما النقديين يعتبرون النقود أساس تكوين الثروة وهي ليست نظرية للإنتاج أو نظرية للدخل، وفي الأخير تطرقنا إلى أهم الدراسات التي تم الإطلاع عليها والتي تمت على مستوى هذا الموضوع والتي اختلفت آراؤها.

## الفصل الثاني:

أثر سعر الفائدة وسعر الصرف

على الطلب على النقود في

الجزائر

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تقديم وتحليل متغيرات الدراسة وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنقوم بعرض نتائج الدراسة المتوصل إليها وكذلك سنقوم بدراسة مشاكل التقدير ومعالجتها.

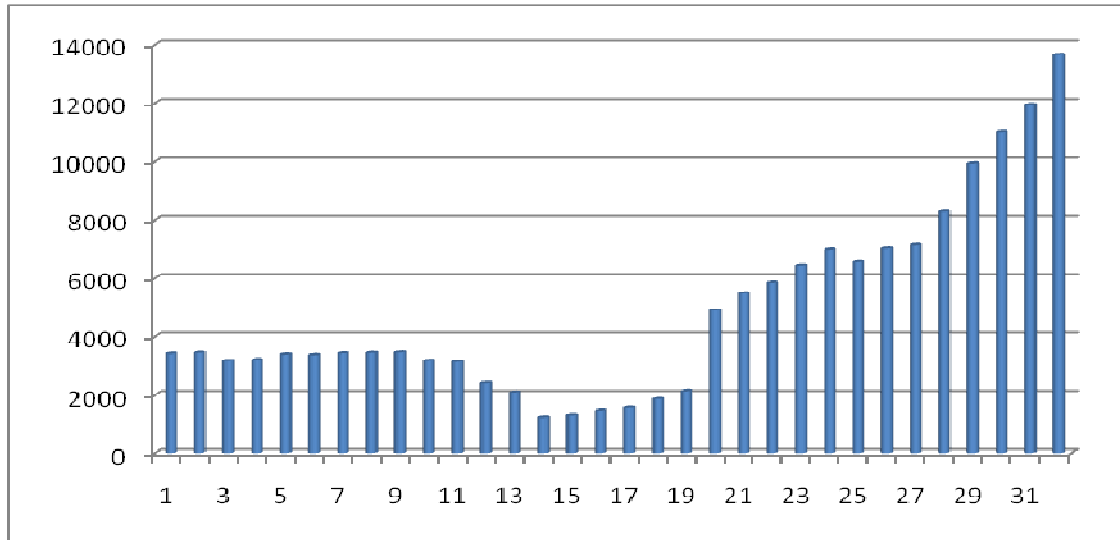
المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: المتغيرات المستخدمة في الدراسة

لدراسة المتغيرات المفسرة للطلب على النقود تلزما علينا اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب، ومن خلال النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة، استخلصنا هذه المتغيرات الاقتصادية منها سعر الفائدة، وسعر الصرف، بحيث المتغيرات السالفة الذكر (مستقلة) والطلب على النقود (التابع) للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1983-2014.

1) دراسة تطور كمية النقود (1983-2014)

شكل رقم (01-02): منحنى تطور الطلب على النقود بين 1983.2014



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EXCEL

نلاحظ من المنحنى وجود ارتفاع في الطلب على النقد من سنة 1983 إلى سنة 1990، وبعدها لوحظ تراجع في الكتلة النقدية إلى غاية 1996، ويرجع ذلك أن الجزائر شرعت في إستراتيجية استثمارية موسعة طويلة المدى. غير أن تنفيذ برامج التعديل الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة (1994 إلى 1998) من خلال إتباع سياسة تقشفية صارمة تمثلت في تجميد أجور العمال وتخفيض العملة<sup>1</sup>، ومن 1998 إلى 2001 شهدت نمو الكتلة النقدية وخاصة في 2001 حيث قدرت  $M_2$  بـ 22.3% أي أنها زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة. ولعل سبب هذه الزيادة في سنة 2001 يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب.

<sup>1</sup> عمار درويش، مرجع سبق ذكره، ص 16.



في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 تزايدت الكتلة النقدية وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في  $M_2$  خاصة في جانب النقود القانونية إلى:

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و2006 ولم تعد إلى المسالك البنكية؛
- تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و 1.3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية وتداولها خارج المسالك البنكية.

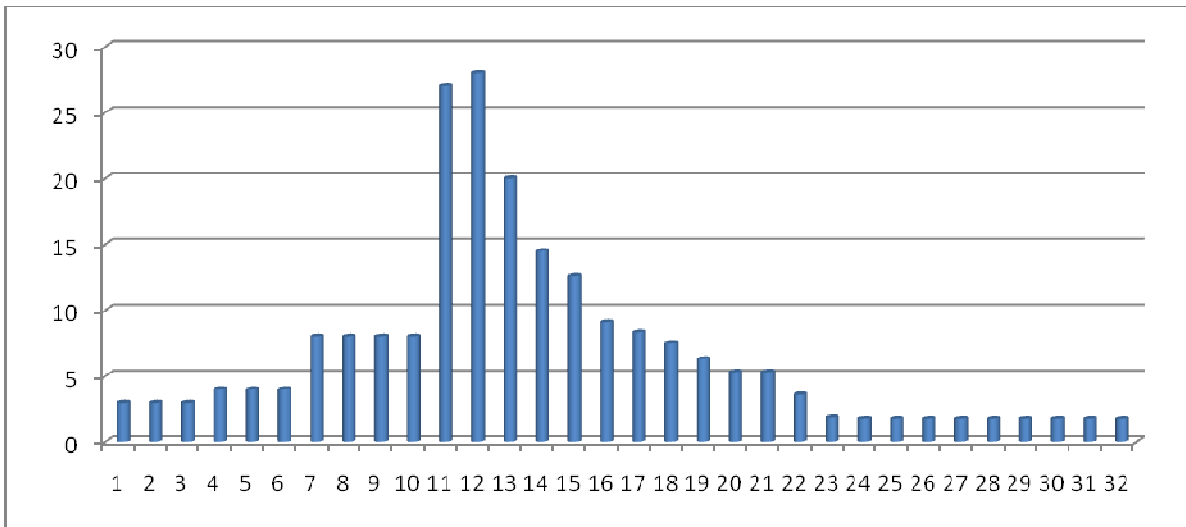
ومن سنة 2007 إلى 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود، حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دينار، وبمعدل نمو 3.2% عن سنة 2008، يعود ذلك إلى انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة بـ 38.18% سنة 2008. ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 إلى يومنا هذا العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية

(2) دراسة تطور المتغيرات المفسرة:

لدراسة تغيرات الطلب على النقود وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر قمنا بحصر عدد من المتغيرات التي أرىنا أنها تؤثر بشكل معتبر في المتغير التابع من خلال ما تم عرضه سابقا وهي سعر الفائدة، وسعر الصرف.

1-2: سعر الفائدة

شكل رقم(02-02): منحنى تطور سعر الفائدة بين 1983-2014



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EXCEL 2007

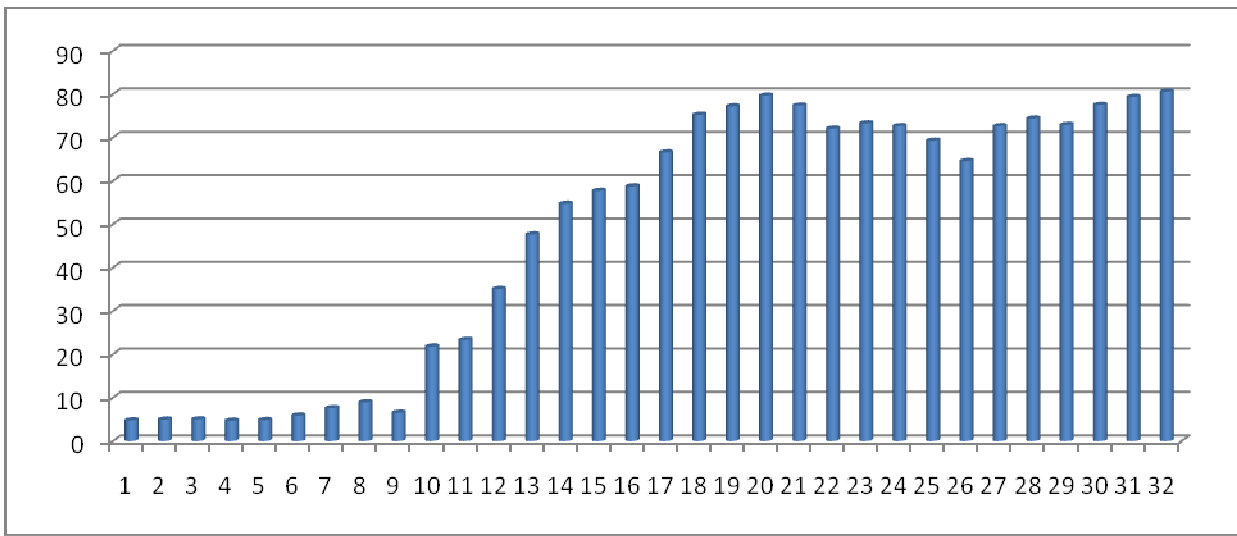
يوضح لنا الشكل أعلاه التسيير الإداري لسعر الفائدة من 1983 إلى 2014، حيث من سنة 1983 إلى غاية سنة 1986 يتميز بنوع من الاستقرار ويرجع ذلك لتحديده كليا من طرف السلطات الجزائرية نظرا لما تتطلبه آليات الاقتصاد المخطط، وبعدها نلاحظ ارتفاع إلى سنة 1996 ليبلغ 16.33% ويرجع هذا الارتفاع إلى أسباب نذكر منها إعطاء الادخار أحسن تعويض بغرض تحريكه وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات، ومن خلال سنتي 2002 و2003 هذا التغير يظهر جليا مدى المرونة النسبية التي

طبقتها الجزائر على معدلات الفائدة بعد أن كانت إدارية التحديد وهو ما يوحي بدور هذه المعدلات في نقل أثر السياسة النقدية عن طريق الرقابة الغير مباشرة لمحاربة التضخم<sup>1</sup>، ومن 2004 إلى يومنا هذا فالمنحنى البياني عرف انخفاضا مستمرا<sup>2</sup>.

## 2-2: سعر الصرف

إن عملة البلد ليس سوى مرآة للنشاط الاقتصادي، وهي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب أن يعرف انتعاشا، إلا أن الواقع يبين أن قيمة الدينار الجزائري متدهورة، وبالتالي فإن سعر الصرف يبقى من أحد المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما له من أثر، وعليه سنقوم بدراسة سعر الصرف في الجزائر، والشكل التالي يوضح ذلك:

### شكل رقم(02-03): منحنى تطور سعر الصرف بين 1983-2014



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EXCEL 2007

من خلال الشكل نلاحظ أن من سنة 1983 إلى سنة 1994 أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصادي الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة. وخاصة ميزان المدفوعات، كما ساهمت الإختلالات السياسية والاقتصادية والعالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الاجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 التي أعطت عهدا جديدا لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي.

أما الفترة 1994-2010: لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية مند اتفاق وإعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17% وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، وما بين 25% و 30% ما بين 1991-1993، وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر أفريل وسبتمبر 1994. وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التقويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وفي شهر جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار

<sup>1</sup> عمار درويش، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>2</sup> جمال يعقوب- عمار درويش، مرجع سبق ذكره، ص ص، 37-38.

بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة، وبين جوان و ديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11، حيث وصل سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي  $73.3625^1$ .

### المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

استخدمت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، حيث مجتمع الدراسة هو الاقتصاد الجزائري وعينة الدراسة بعض المواقع الالكترونية وذلك باستخدام نموذج 9 Eviwes و Excel 2007.

### المبحث الثاني: عرض النتائج

#### المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة

بناء على التحاليل الاقتصادية لدالة الطلب على النقد وواقع الاقتصاد الجزائري هناك 4 متغيرات مفسرة لدالة الطلب على النقود في الجزائر، إذ في بحثنا هذا فقد اعتمدنا على متغيرين سعر الفائدة وسعر الصرف وفق النموذج العام التالي:

$$Md = f(Txr , Ef)$$

المتغير التابع: يتمثل في الطلب على النقود Md ؛

المتغيرات المستقلة: وتتمثل في

TXR: سعر الفائدة؛

EF: سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

ومن أجل صياغة نموذج لدالة الطلب على النقد سوف نقوم بدراسة خصائص المتغيرات المستعملة في التقدير حيث نقوم بدراسة وصفية لهذه المتغيرات (السلاسل).

✓ **الطلب على النقود:** مقياس بعرض النقود حيث يمثل مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص (المجتمع) خلال

فترة زمنية معينة، غير أنه في هذه الدراسة تم اعتماد مقياس الكتلة النقدية  $M_2$  كمؤشر معبر عن وسائل الدفع في الجزائر؛

✓ **معدل الفائدة:** اعتمدنا معدل الفائدة على الودائع والذي يعتبر المعدل الذي تدفعه المصارف التجارية أو ما شابهها للودائع

للأجل، أو الودائع الادخارية؛

✓ **سعر الصرف الرسمي:** هو سعر الصرف التي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانونا،

ويتم حسابه كمتوسط سنوي استنادا للمتوسطات الشهرية.

بعد ترميز متغيرات النموذج القياسي، وتجميع البيانات الخاصة بكل متغير، سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في

تقدير النموذج القياسي وصياغته الخطية الرياضية كما يلي:

$$MD_t = B_0 + B_1 TXR + B_2 EF + U_i$$

حيث أن:

<sup>1</sup> جمال يعقوب-عمار درويش، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

t. تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة (t):

TXR: تمثل سعر الفائدة؛

EF: تمثل سعر الصرف ب دينار مقابل الدولار الأمريكي؛

B2, B1, B0: تمثل معلمات النموذج؛

Ui: يمثل الحد العشوائي.

### 1. تحليل نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة

الجدول أدناه يقوم بتوضيح نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة

الجدول رقم (01-02): نتائج الارتباط

	EF	TXR
EF	1.000000	-0.102726
TXR	-0.102726	1.000000

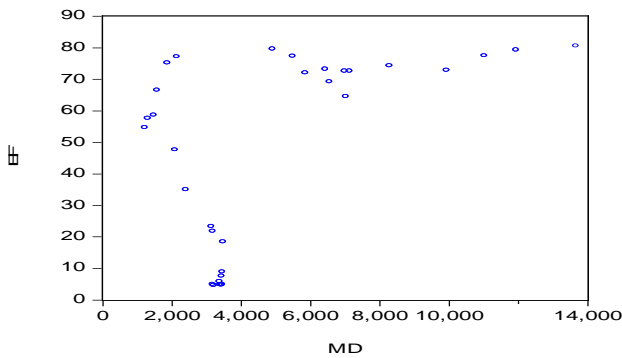
المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لمعامل الارتباط بين سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث بلغت درجة الارتباط بينهما -0.102726.

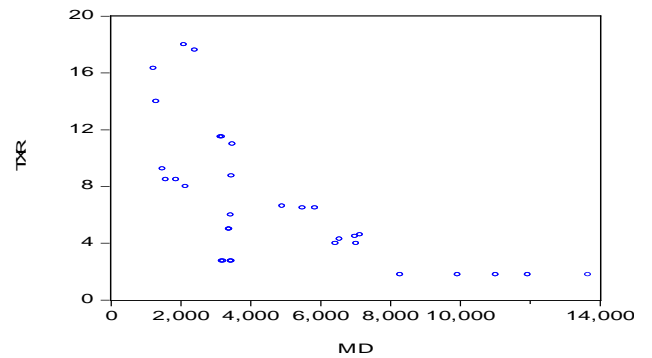
### 2- العلاقة الدالية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

في هذا الجزء من الدراسة سيتم نمذجة علاقة الطلب على النقود MD بدلالة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في TXR، وEF، فانطلاقاً من معطيات الدراسة سنستخدم في صياغة العلاقة بين الطلب على النقود Md كمتغير تابع وسعر الفائدة TXR، وسعر الصرف EF كمتغيرات مستقلة، اعتماداً على الملحق رقم 01، وفي سبيل ذلك يعتمد القياسيون على التمثيل النقطي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتوضح الأشكال أدناه التمثيل النقطي للمتغير التابع Md بدلالة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في TXR، وEF.

شكل رقم (02-05): سحابة النقاط لمتغيري MD و Ef



شكل المنحنى رقم (02-04): سحابة نقاط لمتغيري MD و Txr



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews

يساعد التحليل النقطي على صياغة العلاقة الخطية وذلك من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل خط مستقيم تكون العلاقة خطية، وإذا كان الانتشار على شكل قطع مكافئ تكون العلاقة غير خطية.

ومنه نلاحظ من خلال الأشكال أن العلاقة بين المتغير التابع (الطلب على النقود) والمتغيرات المستقلة (سعر الفائدة وسعر الصرف) ليست خطية وغير واضحة وبالتالي سنضطر إلى إدخال اللوغاريتم على المتغيرات، إضافة إلى أن أعداد طلب النقد كبيرة بالملايين أما أسعار الصرف وسعر الفائدة صغيرة وبالتالي شكل الدالة على النحو التالي :

$$\text{LOGMD} = B_0 + B_1 * \text{LOGTXR} + B_2 * \text{LOGEF}$$

وبعد إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي تظهر نتائج التقدير الخطي كالتالي:

$$\text{LOGMD} = 3.845 - 0.721 * \text{LOGTXR} + 0.187 * \text{LOGEF}$$

$$(t\text{-statistic}) \quad (32.748) \quad (-7.577) \quad (2.999)$$

$$R^2 = 0.687$$

$$N=32$$

$$F\text{-statistic} = 31.877$$

$$\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000$$

$$DW = 0.425$$

#### - اختبار معنوية المعلمات:

لاختبار معنوية معلمات النموذج ، ومن تم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة (**T**) نستخدم إحصائي ستودنت على المتغير التابع وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة وسنبداً بوضع الفرضيات أولاً على النحو التالي:

$$H_0 : \beta_i = 0 \quad \text{الفرضية العدمية ( المعلمة غير مقبولة إحصائياً)}$$

$$H_1 : \beta_i \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة ( المعلمة لها دلالة إحصائية مقبولة). حيث: (i=1,2,3,...,n)}$$

ويكون الحكم :  $T - cal > T - tab$  نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  أي المعلمة ذي معنوية إحصائية مقبولة.

سنقوم بعرض نتائج اختبار ستودنت من خلال الجدول التالي نوضح من خلاله القيم المحسوبة  $T_{cal}$  والقيمة المحدولة  $T_{tab}$  لمعلمات المقدرة وأدنى مستوى معنوية Prob عند 5% .

الجدول رقم (02-02): نتائج اختبار ستودنت

المقدرات	المعلمات	T-cal	T-tab	Prob
التابثة	$B_0$	32.748	2.048	0.000
TXR	$B_1$	-7.577	2.048	0.000
EF	$B_2$	2.999	2.048	0.005

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج **Eviews**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

بالنسبة للمعامل  $B_0, B_1, B_2$  نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $T_{cal}$  أكبر من القيمة المحدولة  $T_{tab}$ ، وبهذا نرفض فرضية العدم  $H_0$

أي أن المعامل لها معنوية إحصائية، وحيث عند ادني مستوى معنوية الخطأ Prob يساوي 0.0000 ما يدل على انه يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

نستعمل معامل التحديد  $R^2$  واختبار فيشر  $F$  لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر:  
 ✓ معامل التحديد  $R^2$ :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ:  $R^2=0.687$  وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغير المفسر يتحكم بـ 68.7% من التغيرات التي تحدث في الطلب على النقد مما يدل على أن هناك ارتباط ليس قوي بين الطلب على النقود وسعر الفائدة، أما الباقي 31.3% تفسرها عوامل أخرى متضمنة في حد الخطأ  $U_i$ .  
 ✓ اختبار فيشر  $F$ :

يهدف هذا الاختبار إلى اختبار المعنوية الكلية لنموذج من خلال الفرضيتين التاليتين:

$H_0: B_0=B_1=0$  الفرضية العدمية ( النموذج غير مقبول إحصائياً)

$H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0$  الفرضية البديلة ( النموذج جيد ومقبول إحصائياً)

لدينا  $F-tab = 3.34$

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة فيشر  $F_c=67.109$  وهذا يعني  $F-cal > F-tab$  وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على وجود على الأقل معامل غير معدوم، وهذا ما يدل على وجود معنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية 5%، ويمكن التأكد من خلال  $Prob(F-statistic)=0.000$ .

#### المطلب الثاني: دراسة مشاكل تقدير النموذج

بعد تقدير النموذج من خلال طريقة الأندثار الخطي المتعدد، قد نواجه بعض المشاكل والتي تنتج عنها نتائج غير صحيحة، وهذا ما يتطلب الكشف عنها ومعالجتها ومن هذه المشاكل نجد الارتباط الذاتي بين الأخطاء، تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة، وعدم ثبات التباين.

#### مشكلات الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يمكن الكشف على مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء باختبارين وهما اختبار Durbin Watson واختبار Breusch Godfrey وسنقوم بتوضيح كيفية إجراء هذان الاختباران باختصار في ما يلي:  
 اختبار درين واتسون:

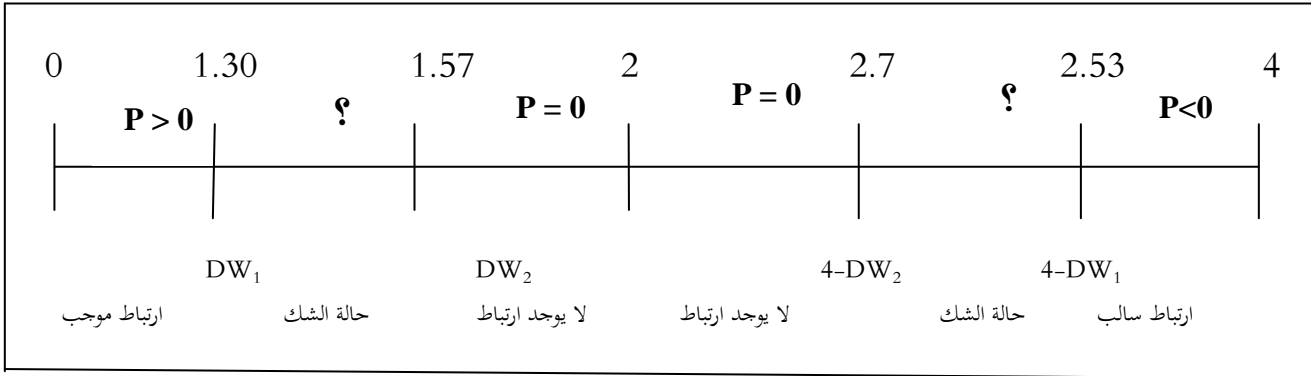
وتسمى أيضا بالفروق من الدرجة الأولى حيث يقوم اختبار الارتباط من الدرجة الأولى فقط ويفترض درين واطسون وجود فرضيتين أساسيتين هما:

**فرضية العدم:** عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء  $H_0 : P = 0$

**الفرضية البديلة:** وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء  $H_1 : P \neq 0$

حيث يتم من خلال هذا الاختبار معرفة مجال قيمة درين واطسون المحتسبة والتي تساوي  $DW = 0.42$  وذلك من خلال القيمتين  $d_1$  و  $d_2$  والمجدولتين ومع الأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات 32، وعدد المتغيرات المستقلة 2، نجد قيم كل من  $d_1$  و  $d_2$  على التوالي 1.30 و 1.57 كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (02-06): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء



المصدر: من إعداد الطالبة

لدينا أن  $DW = 0.425$  ومنه  $DW$  تقع ضمن مجال  $[0, DW_1]$ ، أي تقع في منطقة الارتباط موجب، وهذا يعني أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. من الدراسة التي قمنا بها نلاحظ أن المتغيرات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، كما لاحظنا وجود ارتباط ضعيف بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذا ما يؤكد معامل التحديد، إلا أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، لذلك سوف نقوم بتصحيح النموذج.

وفقا لجدول مخرجات برنامج Eviews كانت نتائج تقدير النموذج بعد تحسينه كالتالي:

$$\text{LOGMD} = 3.781 - 0.241 \cdot \text{LoGTXR} + 0.044 \cdot \text{LOGEF}$$

$$(t\text{-statistic}) \quad (7.340) \quad (-0.994) \quad (0.136)$$

$$R^2 = 0.908 \quad N=32 \quad F\text{-statistic} = 67.109$$

$$\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000 \quad DW = 1.60$$

أ- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم:

الجدول رقم (02-03): نتائج اختبار ستيودنت بعد عملية التصحيح

المقدرات	المعلمات	T-cal	T-tab	Prob
الثابتة	B <sub>0</sub>	7.340	2.048	0.000
TXR	B <sub>1</sub>	-0.994	2.048	0.329
EF	B <sub>2</sub>	0.136	2.048	0.892

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews

ومنه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية وبالتالي  $T - cal > T - tab$ ، نلاحظ أن (B<sub>0</sub>) بالنسبة المعالم لها دلالة إحصائية، وهو ما تؤكد نسبة الاحتمال Prob عند مستوى معنوية 5% فهي أقل من 0.05. أما المعلمة (B<sub>1</sub>)،  $T - cal < T - tab$ ، ومنه نرفض الفرضية العدمية وبالتالي المعلمة ليس لها معنوية إحصائية وهو ما تؤكد نسبة الاحتمال Prob عند مستوى معنوية 5% فهي أكبر من 0.05. أما المعلمة (B<sub>1</sub>)  $T - cal > T - tab$ ، ومنه نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي المعلمة ليس لها معنوية إحصائية وهو ما تؤكد نسبة الاحتمال Prob عند مستوى معنوية 5% فهي أكبر من 0.05.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

✓ معامل التحديد R<sup>2</sup>: إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب: R<sup>2</sup> = 0.908 و هي قريبة من الواحد، حيث أن المتغير المفسر يتحكم ب 90.8% من التغيرات التي تحدث في الطلب على النقود مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الطلب على النقود وسعر الفائدة، أما الباقي 9.2% تفسرها عوامل أخرى متضمنة في حد الخطأ U<sub>i</sub>.  
✓ اختبار فيشر F:

لدينا F-tab = 3.34

H<sub>0</sub>: B<sub>0</sub>=B<sub>1</sub>=0 الفرضية العدمية ( النموذج غير مقبول إحصائيا)

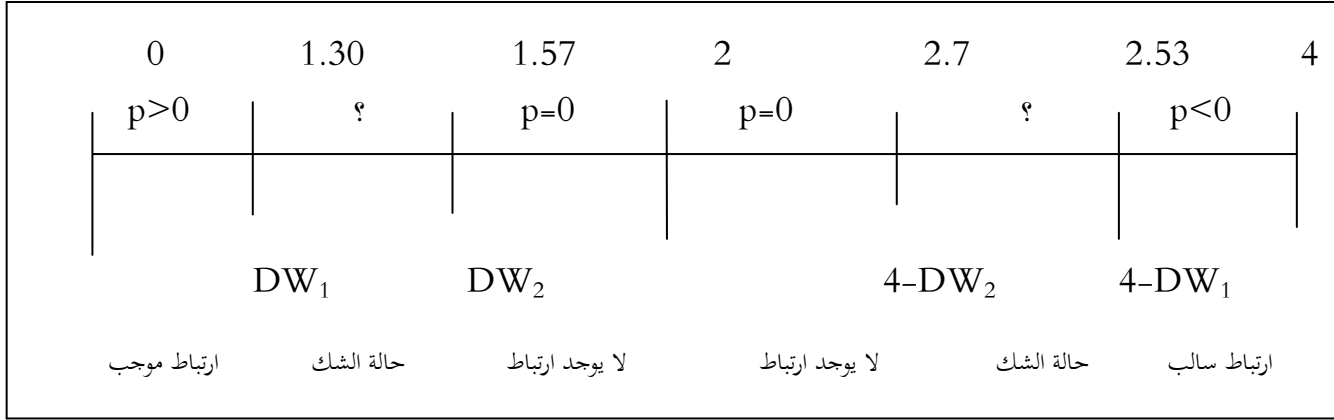
H<sub>1</sub>: B<sub>0</sub>≠B<sub>1</sub>≠0 الفرضية البديلة ( النموذج جيد ومقبول إحصائيا)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة فيشر Fc=67.109 وهذا يعني F-cal > F-tab وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H<sub>1</sub> وهو ما يدل على وجود معنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية 5%، ويمكن التأكد من خلال .prob(F- statistic)=0.000



✓ اختبار درين واتسون

شكل رقم (02-07): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء



من إعداد الطالبة

لدينا أن  $DW = 1.60$  نلاحظ أن قيمة درين واتسون تقع ضمن مجال  $[DW_2, 2]$  أي أن النموذج جيد لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي.

ويمكن التأكد من خلال اختبار Breusch-Godfrey

اختبار Breusch-Godfrey (1-1)

الجدول رقم (02-04): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

:Breusch- Godfrey serial correlation LM Test

F-statistic	1.009555	Prob. F(2,29)	0.3768
Obs*R-squared	2.082959	Prob. Chi-Square(2)	0.3529

المصدر: من إعداد مخرجات برنامج Eviews

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Prob أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، وبالتالي النموذج تحسن من مشكلة الارتباط الذاتي.

تحليل ومناقشة النتائج

وفقا لنتائج التقدير وبعد تصحيح النموذج من المشاكل القياسية فإن النموذج الخطي لدالة الطلب على النقود:

$$\text{LOGMD} = 3.781 - 0.241 * \text{LOGTXR} + 0.044 * \text{LOGEF}$$

$$(t\text{-statistic}) \quad (7.340) \quad (-0.994) \quad (0.136)$$

$$R^2 = 0.90 \quad \bar{R}^2 = 0.89 \quad \text{DW} = 1.60$$

$$\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000$$

أولاً: التحليل الإحصائي

نلاحظ من خلال معامل التحديد والذي يقدر بـ 0.90 أنه جيد، وبالتالي سعر الفائدة وسعر الصرف يفسران طلب النقد بنسبة 90%، وكذا من خلال نسبة الاحتمال لقيمة فيشر هي أقل من 0.05 ومنه النموذج ككل مقبول إحصائياً، والنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

ثانياً: التحليل الاقتصادي

نلاحظ أن سعر الفائدة تؤثر بشكل سلبي على الطلب على النقود والذي يفسر وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، وتثبت دراستنا نتيجة التي توصل إليها كينز، كما أنها تطابق النظرية الاقتصادية، فإذا ارتفع سعر الفائدة بـ 1 وحدة ينخفض الطلب على النقود بـ 0.241217 وحدة والعكس صحيح ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه كلما ارتفعت معدلات الفائدة قلت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود السائلة، ذلك لأنها عبارة عن تكلفة، إذ لمعامل  $B_1$  له معنوية اقتصادية.

أما سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي على الطلب على النقود أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي كلما زاد سعر الصرف بـ 1 وحدة يرتفع الطلب على النقود بـ 0.044983 وحدة، ويرجع ذلك إلى الانخفاض المتواصل في قيمة العملة يجعل الأفراد يقومون بتحويل أرصدهم النقدية إلى عملات نقدية أجنبية، وهي نفس النتيجة المتوصل إليها في دراسة عيد علي الزبود وخالد محمد السواعي، ومنه معامل  $B_2$  تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل باشرنا دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1983-2014 وذلك باستخدام الأساليب الكمية بالاستعانة بكل ما هو معلوماتي، بهدف الوصول إلى أفضل نموذج، ومن خلال التحليل القياسي وبعد المقارنات تمكنا من الوصول إلى أفضل نموذج من وجهة نظري هو تأثير سعر الصرف على الطلب على النقود أكبر من تأثير سعر الفائدة على الطلب.

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة معالجة موضوع سعر الفائدة وسعر الصرف وتأثيرهما على الطلب على النقود في الجزائر، حيث تناولت إشكالية البحث: ما مدى تأثير سعر الفائدة وسعر الصرف في الجزائر في الفترة 1983-2014؟ حاولنا الإجابة على الإشكالية انطلاقاً من الفرضيات الموضوعية وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

أسفرت نتائج الدراسة من خلال النموذج المقدر والذي أكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين (سعر الفائدة وسعر الصرف) والطلب على النقود عند مستوى معنوية 5% حيث يفسران هذان المتغيران 90% من التغيرات الكلية للطلب على النقود ومنه نكون قد أجبننا على الإشكالية الأولى والثانية مع قبول الفرضية الأولى والثانية.

ومن خلال النموذج توصلت الدراسة كذلك إلى أن سعر الفائدة يؤثر بشكل سلبي على الطلب على النقود في حين سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي على الطلب ومنه نكون قد أجبننا على الإشكالية الثالثة مع رفض الفرضية الثالثة.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن القول أن تأثير سعر الصرف أكبر من تأثير سعر الفائدة على الطلب، ولهذا يمكن للسلطات النقدية الجزائرية التحكم في هذين المتغيرين من أجل اتخاذ القرار الاقتصادي، وكذا يتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر الفائدة ذلك لما له تأثير عكسي في الطلب على النقود.

وبالتالي دالة الطلب على النقود في الجزائر للفترة ما بين 1983 - 2014 هي دالة تابعة لمتغيرين ويمكن أن تتحكم فيهما هما سعر الفائدة وسعر الصرف.

#### التوصيات:

بناءً على ما التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإنه يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يرى الباحث أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها في الاقتصاد الجزائري، وذلك على النحو التالي:

- السعي نحو تحقيق مرونة أكبر في سعر الفائدة وسعر الصرف من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر المباشر عليه؛
- يجب على السلطات النقدية الجزائرية أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر الصرف الدينار على الاقتصاد عند إعدادها للسياسة النقدية، فقد أظهرت النتائج أثر الإحلال بين العملة المحلية والأجنبية خاصة بالنسبة إلى عرض النقد، فارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية) سيؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة الوطنية، وزيادة الرغبة في الاحتفاظ بالعملة الأجنبية؛
- يكون من الأفضل التأثير في معدلات الفائدة من أجل التحكم في عرض النقد حيث تميز معدل الفائدة بأن له تأثير يفوق تأثير سعر الصرف على  $M_2$ .

### آفاق الدراسة:

مما لا شك فيه أن هناك جوانب أخرى لم يتم الإحاطة بها في هذه الدراسة وعليه فهي آفاق للدراسات أخرى، لتأكيد أو نفي النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة نذكر:

- إجراء الدراسة باستخدام طرق وأساليب إحصائية أخرى وذلك لضبط نتائج الدراسة؛
- تطبيق هذه الدراسة على متغيرات أخرى وذلك قصد تعميم نتائج الدراسة إذا توافقت نتائجها.

# قائمة المراجع

أولا/ الكتب

1. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008، ص 44؛
2. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان الوطني المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006؛
3. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

ثانيا/ البحوث العلمية

1. إيمان محمد إبراهيم، التطورات النظرية الحديثة في موضوع الطلب على النقود: الدلائل التجريبية من الدول النامية، قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة جامعة طنطا؛
2. أحمد السيد عبد اللطيف حسن، تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 1981 - 2011، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67/68، صيف-خريف، 2014؛
3. جمال يعقوب وعمار درويش، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للفترة (1988-2010)، مذكرة ليسانس، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013؛
4. عاشور بدار، المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية والانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005-2006؛
5. عمار درويش، تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1970-2009)، دراسة قياسية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015؛
6. عيد علي الزيود وخالد محمد السواعي، الطلب على النقود في الأردن باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 37، العدد 2، 2010؛
7. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011.

ثالثا/ المجلات

1. رفيقة صباغ، سمية زيرار وهند مهداوي، دالة الطلب على النقود في الجزائر (1970 . 20015)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58/شتاء-ربيع 2012؛
2. سليم حمود، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، المركز الجامعي برج بوعريريج - الجزائر.
3. قصي الجابري وفلاح حسن ثويني، رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون 2010.
4. محمد موساوي، سمية زيرار، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970-2011)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2014.



1. AL – Abdulrazag bashier, Abdullah Dahlan 2011, the money demande function for jordan: An Empirical investigation, International journal of business and social science, vol. 2 NO 5.
2. Empirical Analysis of Money Demand Function in Nigeria:  
1986–2010 International Journal of Humanities Social Science Vol. 3 No.8 [ Special Issue – April 2013]

الملاحق

## الملحق رقم 01

تطورات الطلب على النقود، سعر الفائدة، وسعر الصرف في الجزائر بين 1983-2014

T	MD	TXR	EF
1983	3422,14	2,75	4,7888
1984	3454,63	2,75	4,983375
1985	3173,18	2,75	5,0278
1986	3207,71	2,75	4,7023167
1987	3390,86	5	4,8497417
1988	3367,76	5	5,9147667
1989	3433,2	6	7,6085583
1990	3450,5	8,75	8,9575083
1991	3469,36	11	18,472875
1992	3177,92	11,5	21,836075
1993	3136,55	11,5	23,345407
1994	2405,63	17,63	35,058501
1995	2091,83	18	47,662727
1996	1217,68	16,33	54,748933
1997	1295,53	14	57,70735
1998	1477,57	9,25	58,738958
1999	1573,94	8,5	66,573875
2000	1863,79	8,5	75,259792
2001	2136,61	8	77,215021
2002	4906,99	6,63	79,6819
2003	5482,67	6,5	77,394975
2004	5842,45	6,5	72,06065
2005	6422,58	4	73,276308
2006	6981	4,5	72,646617
2007	6546	4,3	69,2924
2008	7021	4	64,5828
2009	7134	4,6	72,647417
2010	8280,7	1,8	74,39
2011	9929,2	1,8	72,94
2012	11015,5	1,8	77,54
2013	11941,5	1,8	79,37
2014	13663,9	1,8	80,58

متغير معدل الفائدة (i): Banque d'Algerie, rapport 2002, pp 100-118

الطلب على النقود، وسعر الصرف: البنك الدولي.

## الملحق رقم 02

الجدول رقم (01): نتائج اختبار نموذج دالة الطلب

Dependent Variable: MD  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/09/16 Time: 06:39  
 Sample: 1983 2014  
 Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5441.531	933.8842	5.826773	0.0000
TXR	-417.0861	79.61247	-5.238954	0.0000
EF	47.44936	12.53072	3.786643	0.0007
R-squared	0.615131	Mean dependent var		4872.309
Adjusted R-squared	0.588588	S.D. dependent var		3252.639
S.E. of regression	2086.289	Akaike info criterion		18.21322
Sum squared resid	1.26E+08	Schwarz criterion		18.35063
Log likelihood	-288.4115	Hannan-Quinn criter.		18.25877
F-statistic	23.17512	Durbin-Watson stat		0.216767
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews

الجدول رقم (02): نتائج التقدير دالة الطلب بـ: OLS

Dependent Variable: LOG\_MD  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/08/16 Time: 12:09  
 Sample (adjusted): 1 32  
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.845119	0.117413	32.74856	0.0000
LOG_TXR	-0.721109	0.095162	-7.577742	0.0000
LOG_EF	0.187053	0.062358	2.999679	0.0055
R-squared	0.687350	Mean dependent var		3.598444
Adjusted R-squared	0.665788	S.D. dependent var		0.285356
S.E. of regression	0.164967	Akaike info criterion		-0.677077
Sum squared resid	0.789214	Schwarz criterion		-0.539664
Log likelihood	13.83323	Hannan-Quinn criter.		-0.631529
F-statistic	31.87777	Durbin-Watson stat		0.425362
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews

## الجدول رقم (03): نتائج اختبار نموذج دالة الطلب .

Dependent Variable: LOG\_MD  
 Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)  
 Date: 05/08/16 Time: 12:10  
 Sample: 1 32  
 Included observations: 32  
 Convergence achieved after 49 iterations  
 Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.781512	0.515177	7.340224	0.0000
LOG_TXR	-0.241217	0.242631	-0.994170	0.3290
LOG_EF	0.044983	0.330200	0.136229	0.8927
AR(1)	0.937387	0.102574	9.138687	0.0000
SIGMASQ	0.007209	0.001131	6.376721	0.0000
R-squared	0.908610	Mean dependent va		3.598444
Adjusted R-squared	0.895070	S.D. dependent var		0.285356
S.E. of regression	0.092435	Akaike info criterion		-1.716101
Sum squared resid	0.230694	Schwarz criterion		-1.487080
Log likelihood	32.45762	Hannan-Quinn criter.		-1.640187
F-statistic	67.10905	Durbin-Watson stat		1.605716
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots			.94	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews



الصفحة	الفهرس
I	الإهداء.....
II	الشكر.....
III	الملخص.....
IV	قائمة المحتويات.....
V	قائمة الجداول والملاحق.....
VI	قائمة الأشكال البيانية.....
أ	المقدمة.....
<b>الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للطلب على النقود</b>	
5	تمهيد.....
6	المبحث الأول : الأدبيات النظرية.....
6	المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول الطلب على النقود وسعر الفائدة.....
6	الفرع الأول : تعريف الطلب على النقود.....
6	الفرع الثاني : تعريف سعر الفائدة.....
6	الفرع الثالث: تعريف سعر الصرف.....
7	الفرع الرابع: العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف.....
7	المطلب الثاني: النظريات النقدية للطلب على النقود.....
7	الفرع الأول : الطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية.....
8	الفرع الثاني : الطلب على النقود في النظرية الكينزية.....
8	الفرع الثالث: الطلب على النقود في النظرية القديمة (فريدمان).....
9	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
9	المطلب الأول: تقديم الدراسات السابقة.....
11	المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة.....
12	خلاصة الفصل.....
<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية</b>	
13	تمهيد.....
14	المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة.....
14	المطلب الأول: المتغيرات المستخدمة في الدراسة.....
14	الطلب على النقود.....
15	سعر الفائدة.....

16	.....سعر الصرف
17	.....المطلب 2 : الأدوات المستخدمة في الدراسة
17	.....المبحث الثاني: عرض النتائج
17	.....المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة
18	.....1. تحليل نتائج الارتباط
18	.....2. العلاقة الدالية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة
19	.....3. اختبار معنوية المعلمات
20	.....4. اختبار المعنوية الكلية للنموذج
20	.....المطلب الثاني: دراسة مشاكل تقدير النموذج
20	.....مشاكل الارتباط
24	.....تحليل ومناقشة النتائج
25	.....خلاصة الفصل
27	.....الخاتمة
28	.....المراجع
30	.....الملاحق
31	.....الملحق الأول
32	.....الملحق الثاني
33	.....الملحق الثالث
34	.....الفهرس